التوجه نحو الحكم الراشد لإرساء دولة القانون في الجزائر

Moving towards good governance to establish a state of law in Algeria

مختار بكاري [*1]

[1]جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر (الجزائر)، mokhtar.bekkari@univ-mascara.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/20 تاريخ القبول: 2021/08/19 تاريخ النشر: 2021/09/20

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية التوجه نحو الحكم الراشد لإرساء دولة القانون في الجزائر باعتباره حجر الزاوية في نموذج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أنه لا يمكن تحقيق الحكم الراشد إذا لم تكن هناك تضافر الجهود بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، في صياغة رؤية وطنية خاصة توفق بين متطلبات البيئة الداخلية وتأثير العوامل الخارجية، قادرة على تجاوز السلبيات والاستفادة من الايجابيات، كما أن النهج الذي تسلكه الجزائر من أجل توطيد دولة القانون والحريات الديمقراطية يتطلب محيطا هادئ وخال من الصراعات.

كلمات مفتاحية: الحكم الراشد؛ دولة القانون؛ المجتمع المدني؛ الديمقراطية الحقيقية؛ المساءلة.

Abstract:

This study aims to shed light on the importance of moving towards good governance to establish a state of law in Algeria, as it is the cornerstone of the economic and social development model.

This study concluded that good governance cannot be achieved if there is no concerted effort between the state, civil society and the private sector in formulating a special national vision that reconciles the requirements of the internal environment with the influence of external factors, capable of overcoming the negatives and benefiting from the positive. Algeria's approach to consolidate the rule of law and democratic freedoms requires a calm environment free of conflicts.

Keywords: Good Governance; State of Law; Civil Society; True Democracy; Accountability.

* المؤلف المرسل.

مقدمة:

تزداد اليوم حدة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تواجه المجتمعات في العالم إلى درجة أنها أصبحت تعيق جهود التنمية المستدامة والشاملة للجميع وفي العديد من البلدان.

وقد تبين أن عملية إرساء الحكم الراشد على جميع المستويات وبناء المؤسسات الشفافة والفعالة والخاضعة للمساءلة هي متطلبات ضرورية لإقامة مجتمعات يسود فيها السلام، وتحقيق التنمية الاقتصادية، يقتضي ذلك التغلب على التحديات التي تواجهها المجتمعات توفر القرارات والخطط التنموية والسياسات والاستراتجيات والبرامج المطلوبة لتطوير وتنفيذ الحلول اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الإشكالية:

لعل أن فهم الحكم الراشد لما له من أهمية أن نعرف بأن الاهتمام والعناية بأمور العامة للمواطنين ليست حكرا على الدولة فقط بل هناك عناصر أخرى تمثل الصحافة والمجتمع المدني، بالإضافة إلى مؤسسات الأعمال والمؤسسات الغير التطوعية تشارك ليس فقط بالاهتمام بل في أخذ الدور في طرح الأمور العامة، ومن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن إرساء دولة القانون في الجزائر في ظل التوجه نحو الحكم الراشد ؟

يتفرع عن هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما هي فواعل الحكم الراشد؟
- كيف يمكن للديمقراطية الحقيقية إرساء دولة القانون؟

فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية لها، تم صياغة الفرضيتين التاليتين:

- لا يتحقق الحكم الرشيد في الجزائر إلا عبر تغيير ذهنيات النخب الحاكمة، مع إلزامية تنازل الدولة لبعض مهامها التقليدية لصالح القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

- دولة القانون تتطلب وجود ديمقراطية حقيقية في ظل سيادة القانون و استقلالية العدالة.

أهمية الدراسة :

- يعتبر الحكم الراشد من أكثر المواضيع إثارة للنقاش في الوقت الراهن سواء على المستويات المحلية أو الإقليمية أو الدولية.

- هناك مواطن خلل في معادلة الحكم الرشيد في الجزائر والتي يجب معالجتها والخروج بحلول جذرية لها، رغم التناقضات الحاصلة على الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بلد يحوز كل المؤهلات والإمكانيات المؤدية إلى إرساء الديمقراطية والرشادة في الحكم.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية :

1- تقديم الإطار المفاهيمي للمصطلحات المتمثلة في الحكم الراشد ودولة القانون.

2- التعرض لمكونات الحكم الراشد .

3- محاولة تقديم مقترحات وتوصيات من أجل تعزيز الحكم الراشد وترسيخه لإرساء دولة القانون.

منهج الدراسة:

اعتمدنا على المنهج الوصفي لتحديد المرجعيات الاصطلاحية والفكرية للحكم الراشد والمنهج التحليلي فكان لدراسة وتقييم الأداء الحكومي لآليات الحكم الرشد.

وسنحاول فيما يلي التطرق إلى الموضوع باعتماد خطة من ثلاثة محاور رئيسية، كما يلي:

المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي للحكم الراشد

المبحث الثاني: مكونات ومعايير الحكم الراشد

المبحث الثالث: إرساء دولة القانون في ظل التوجه نحو الحكم الراشد في الجزائر

المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي للحكم الراشد

تزداد اليوم حدة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تواجه المجتمعات في العالم إلى درجة أنها أصبحت تعيق جهود التنمية المستدامة والشاملة للجميع وفي العديد من البلدان. وقد تبين أن عملية إرساء الحكم الراشد على جميع المستويات وبناء المؤسسات الشفافة والفعالة والخاضعة للمساءلة هي متطلبات ضرورية لإقامة مجتمعات يسود فيها السلام، وتحقيق التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: سياق وفلسفة الحكم الراشد

يعد مفهوم الحكم الراشد من بين المفاهيم الحديثة نسبيا التي برزت بصورة واضحة على الساحة السياسية مع بداية عقد الثمانينات من القرن المنصرم، مع أن جذوره الفلسفية تعود إلى أبعد من ذلك بكثير مما جعل منه آلية تساهم في ترشيد الدولة وفقا لصيغ ومبادئ ديمقراطية، والتي تتركز بدورها على المساءلة دولة القانون ونبذ التهميش السياسي.

أولا: أصل مصطلح الحكم الراشد:

دون الإغراق في الحفريات اللغوية فإن مصطلح الحكم الرشد أو الحكمانية الجيدة قديم قدم الإنسانية واللغات التي استعملتها، فالأبحاث الكلاسيكية المعروفة تؤكد أن كلمة Gouvernance لها أصول في اللغة اليونانية kubernan واللغة اللاتينية Gubernance، ثم انتقلت في القرون الوسطى إلى عدد من اللغات والحضارات وبخاصة اللغات الفرنسية والانجليزية. و قد ظهر مصطلح الحكم الراشد في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح الحكومة، ثم كمصطلح قانوني (1478) ليستعمل في نطاق واسع معبرا عن تكاليف التسيير charge de gouvernance سنة (1679).

فالحكم الراشد كفكرة واصطلاح قد تم إعطاءه أكثر من معنى نتيجة لاختلاف التفسير والفهم والمدلول للمصطلح بين الكتاب والمفكرين، فمصطلحات الحكم في اللغة العربية يشتق من مصدر ثلاثي واحد **(ح ك م)** كلمات متعددة تخص جوانب مختلفة، من نسق الحكم بالمعنى الحديث وتضفي اللغة العربية على مفهوم الحكم في الوقت نفسه جلال العلم والحكمة والعدل على أساس من القاعدة القانونية ووفقا للمعجم الوسيط (مجمع اللغة العربية القاهرة) يقال (حكم) أي قضى ويقال حكم له وحكم عليه وحكم بينهم، فالحكم يقوم على القضاء بين الناس ولكن وفق أي معيار؟ يعني الحكم أيضا العلم والتفقه، أي العلم العميق بالقواعد القانونية وبتفسيرها مما يبين أن المعيار في الحكم هو إعمال القواعد القانونية وتفسيرها، ويعني الحكم كذلك (الحكمة) مما يتيح المجال لاعتبار مبادئ أساسية الرحمة فوق العدل أو المصلحة العامة في القضاء والعدل هو أحد معاني الحكمة، و(المحكمة) هي هيئة قضائية تتولى الفصل في المنازعات و(الحكومة) تعني رد الرجل عن الظلم، ولكنها تستخدم محدثا بمعنى الهيئة الحاكمة والأصل في الحكومة هو الرد على الظلم أو إقامة العدل و(الحاكم) هو من نصب للحكم بين الناس، وينطوي التنصيب من قبل آخر منطقيا على إمكان التنحية الذي ينطوي بدوره مساءلة الحاكم، ويشتق من المصدر الثلاثي أيضا (تحكم) أي استبد ولا ريب في ضوء كون العدل قيمة عليا، إلا أن الاستبداد موجب للعزل، وهكذا تضم الاشتقاقات هذا المصدر الواحد **(ح ك م)** كل مفردات نسق الحكم المعاصر تقريبا، وتقييمه على دعائم نبيلة من العلم والعدل والحكمة، وتعين هذه المفاهيم اللغوية التمثيل والمساءلة وهي كما نفهم جوهر الحكم[1].

ثانيا: إشكالية الترجمة:

إن مصطلح الحكم الراشد ليس كلمة جديدة إلا أن ظهوره في النقاش حول المؤسسة الاجتماعية يعتبر نسبيا وتطورا جديدا، وهذا المصطلح يفتقر إلى الترجمة الدقيقة إلى اللغات الأخرى فعلى سبيل المثال تم ترجمة هذا المصطلح في اللغة العربية إلى العديد من الكلمات مثل: إدارة الحكم، الحكمانية، الإدارة المجتمعية، الحكم الراشد أو الرشيد، الحكم الجيد، الحكم

الصالح، الحكم السليم، الحكامة، الحكمانية الجيدة، التدبير الجيد، القيادة الجيدة،أسلوب الحكم الجديد،الحكم الشامل،الحكم الموسع،إدارة شؤون الدولة والمجتمع، حوكمة المؤسسات.

المطلب الثاني: التعاريف المختلفة للحكم الراشد

لعل العديد من المنظمات الدولية بادرت إلى استخدام مضامين الحكم الراشد بشكل واسع كآلية لإدامة التنمية من خلال الاهتمام بتحقيق الموارد البشرية والعناية بالتنمية الاجتماعية بشكل عام إضافة إلى التنمية الاقتصادية والسياسة والإدارية في القطاعات الحكومية والمجتمعية.

أولا: تعاريف المنظمات الدولية للحكم الراشد

1- **تعريف البنك الدولي:** عرف البنك الدولي الحكم الراشد بأنه الأسلوب الذي من خلاله يتم إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بهدف التنمية.

2- **تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:** عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكم الراشد بأنه ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية، للإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته ويتكون من الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يستطيع أن يشكل مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويؤدون واجباتهم ويناقشون خلافاتهم.

3- **تعريف الوكالة الكندية للتنمية الدولية:** تعرف الوكالة الكندية للتنمية الدولية بأن الحكم الراشد هو مجموعة المؤسسات والتقاليد التي تحدد ممارسة السلطة، واتخاذ القرارات وكيفية تعبير المواطنين وكيفية سماع صوت المواطنين في القضايا ذات الاهتمام العام.

ثانيا: تعاريف أشهر الباحثين

أ. **تعريف دانيال كوفمان، آرت كرائي وبابلو زويدو-لوباتون:** دانيال كوفمان، آرت كرائي وبابلو زويدو-لوباتون، هم مجموعة خبراء وباحثين اقتصاديين في البنك العالمي فقد عرفوا الحكم الراشد بأنه التقاليد والمؤسسات التي تحدد كيفية ممارسة السلطة في بلد معين، وهذا يشمل:

- العملية التي تختار بواسطتها الحكومات وتساءل وتراقب وتستبدل؛

- مدى قدرة الحكومات على إدارة الموارد بكفاءة وصيانة وتنفيذ وفرض سياسات وقواعد تنظيمية؛

- احترام المعاملات الاقتصادية والاجتماعية المتبادلة بينهم.

ب. تعريف نادر فرجاني: الحكم الراشد هو نسق من المؤسسات المجتمعية المعبرة عن الناس تعبيرا سليما، يرتبط بينهما شبكة متينة من علاقات الضبط والمساءلة، بواسطة الناس يستهدف تحقيق مصلحة عموم الناس في المجتمع[2].

ج.تعريف الرئيس الجزائري السابق"عبد العزيز بوتفليقة": صرح الرئيس الجزائري قائلا: لا يمكن إقامة الحكم الراشد دون دولة القانون، ودون ديمقراطية حقيقية، دون تعددية حزبية، كما لا يمكن أن يقوم حكم راشد إطلاقا دون رقابة شعبية[3].

د. تعريف المشرع الجزائري للحكم الراشد: لقد ورد مصطلح الحكم الراشد في القانون رقم 06/06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، في الفصل الأول المتعلق بالمبادئ العامة في مادته الثانية، حيث عرفه بأنه هو الحكم الذي بموجبه تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن وتعمل للمصلحة العامة في إطار الشفافية، كذلك تحدث عنه في المادة 11 من نفس القانون، وذلك في إطار تسيير المدينة، حيث تحدث عن ترقية الحكم الراشد في مجال تسيير المدن والذي يكون عن طريق[4]:

- تطوير أنماط التسيير العقلاني باستعمال الوسائل والأساليب الحديثة؛
- توفير وتدعيم الخدمة العمومية باستعمال الوسائل و الأساليب الحديثة؛
- توفير وتدعيم الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها.

المبحث الثاني: مكونات و معايير الحكم الراشد

لكل مفهوم أبعاده وأهدافه، ونفس الأمر ينطبق على الحكم الراشد والذي يسعى دائما إلى تحقيق غاية وأبعاد عديدة ومتنوعة سواء كانت سياسية أو قانونية، اقتصادية أو اجتماعية.

المطلب الأول: مكونات الحكم الراشد

يتضمن الحكم الراشد ثلاث ميادين رئيسية هي الدولة (الحكومة)، القطاع الخاص والمجتمع المدني.

أولا: الدولة (الحكومة)

الدولة في اللغة العربية يقابلها (State) في اللغة الإنكليزية و (Stata) بالألمانية و (Etat) في الفرنسية، وهي في الأساس كلمة لاتينية (Status) وتعني الواقف أو الثابت أو الحالة المستقرة والثابت[5]، واستخدمت كلمة (الجمهورية) (Republica) في اللغة الفرنسية بصورة أكثر، وهذا مذكور في مؤلفات (جان بودان) الكتب الستة للجمهورية، وكانت كلمة (Republica) استخدمت لأول مرة بمعنى الشؤون العامة لكنها أصبحت فيما بعد تعني شكلا من الحكم لا ينتخب فيه رئيس الدولة على أساس وراثي، أو غير مباشر[6]، إذن فالدولة (State) هي كلمة حديثة نسبيا استخدمت في أوربا في عصر النهضة بشكل واضح وواسع للدلالة على ذلك الإطار المنظم للسلطة السياسية، ولكن الكلمة أخذت قبل ذلك مدلولا سياسيا في العصور الرومانية عندما أصبحت تعرف بالجمهورية، إلا أنه كان علينا الانتظار حتى القرن السادس عشر حين استخدم ميكافيلي في كتابه (الأمير) كلمة الدولة بالمعنى الحديث، إذ قال "كل هيأة التي كان أو لها سلطة على الشعوب هي دول أو إمارات، أو جمهوريات"[7]، وبذلك فقد انصرف مدلول الدولة في اللغات الأوربية إلى الهيأة أو الجماعة بعدها حالة مستقرة وثابتة، بيد أنه في العصر الحديث لا تشير إلى جميع المجتمعات مهما كان نوعها أو درجة تنظيمها، بل تنصرف إلى درجة معينة من التنظيم تتفق مع المفهوم الصحيح الحديث للدولة.

ثانيا: القطاع الخاص

القطاع الخاص هو نظام اقتصادي مختلط ويكون جزئه غير خاضع لسيطرة الحكومة، حيث تسود قوانين السوق والمشاريع التجارية الخاصة ويشمل المؤسسات الخاصة (في مجالات التصنيع والتجارة والمصارف والتعاونيات وما إلى ذلك)، بالإضافة إلى القطاع الغير الرسمي في السوق، ويقول البعض أن القطاع الخاص جزء من المجتمع المدني غير أن القطاع الخاص مستقل إلى الحد الذي يؤثر به أطرافه على السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بطرق تخلق بيئة مواتية بدرجة أكبر إلى السوق والمشاريع التجارية، كذلك القطاع الخاص هو ذلك القطاع الذي يدار بمعرفة الأفراد ووحدات الأعمال وتتولى آليات السوق توجيهه، بالنسبة للأنشطة الاقتصادية الخاصة، وهي تسعى بالتالي إلى تحقيق أقصى ربح.

ثالثا: المجتمع المدني

مع تبلور الموجة الثالثة للديمقراطية في حقبة التسعينات، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ازداد الاهتمام بمفهوم المجتمع المدني ومؤسساته[8]، وفي هذا تقول أماني قنديل" شهد تعبير المجتمع المدني ذيوعا وانتشارا هائلين في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، والمفهوم قد تطور أساسا في الغرب مرتبطا بسياق تاريخي وعبر فترة طويلة وممتدة من الزمن، وقد جاء ملازما لوجود الدولة القومية وتطورها والتي قامت أساسا على إقرار حق المواطنة والمساواة القانونية للمواطنين وشرعية الحكم، وقد ارتبط بذلك التطور التاريخي تشكل ذهنية لها سمات محددة تقبل مبدأ المجتمع وتؤمن بوجوده المستقل عن السلطة السياسية، وليس مجرد كيان هامشي"[9]. وعليه فالمفهوم ليس مفهوما حديثا فجذوره تعود إلى فلاسفة العقد الاجتماعي الذين تعاملوا مع العلاقات التنسيقية والتعاونية بين الأفراد، باعتبارها علاقات منشئة للمجتمع وحافظة لاستقراره ومن بعد تطور المفهوم تطورا كبيرا علي يد هيغل، الذي ميز بين المجتمع المدني كشبكة من التفاعلات التلقائية القائمة على العادات والعرف والتقاليد، والدولة بوصفها مجموعة من المؤسسات السياسية والقانونية التي تمارس في إطارها شبكة العلاقات السابقة، لكن رغم هذه الجذور التاريخية للمفهوم إلا أن استخدامه بشكل مكثف في أدبيات السياسة، المقارنة ارتبط بعقدي الثمانينات والتسعينات وما صحبهما من تطور في اتجاه الديمقراطية[10]. والمجتمع

المدني هو"مجال للحياة يتميز مؤسسيا عن الدولة الجغرافية ويشمل تجمعا معقدا وديناميكيا من المؤسسات غير الحكومية المحمية قانونيا، والتي تميل إلى العمل السلمي والتنظيم الذاتي والمراجعة الذاتية"[11]، كذلك المجتمع المدني "هو عبارة عن تنظيم يتكون من مجموعات قوية ومستقلة تشكل سلطة قوية مضادة للدولة"[12].

المطلب الثاني: معايير الحكم الراشد

يرى الكثير من الملاحظين الوطنيين والأجانب أن المواطن في العالم الثالث على وجه الخصوص يعيش في جو لا ديمقراطي يتميز بحرمانه من حقه في إبداء الرأي و حرية التعبير.

أولا: الديمقراطية:

يعود أصل هذه الكلمة إلى الإغريق الذين حددوا هذه الكلمة باعتبارها جمعا بين مقطعين هما **(ديمو)** بمعنى الشعب، و**(كراسي)** بمعنى السلطة، أي سلطة الشعب.

- **تعريف أبراهم لينكون:** بأنها "حكم الشعب بالشعب و للشعب"، وتعني هذه العبارة ثلاثة مقاصد هي:

حكم الشعب: أي أن يكون الحكم ملك للشعب ويختص به، والحكم يمثل سيادة الشعب بما يتضمنه من أغلبية وأقلية؛

بالشعب: وتعني اشتراك المواطنين في صنع السياسة وممارسة الرقابة على ممثليهم أو نوابهم الذين يمارسون وظيفة القيادة سواء في السلطة التشريعية، أو التنفيذية ،أو القضائية باعتبارهم مفوضين عنهم؛

للشعب: تعني أن الحكومة في خدمة الشعب، أي أن الحكام يعملون لصالح الشعب بكل فئاته وطبقاته من أغلبية و أقلية بهدف تنمية مصالحه[13].

- الديمقراطية هي" التجسيد العملي للحرية بشكل عام، ولجانبها السياسي بشكل خاص غرضها تحقيق إرادة الجماهير المتطورة دائما باتجاه هدفها الإنساني،إن الديمقراطية تشكل غاية باعتبارها نظاما أو صيغة من صيغ الحكم المثالي، يستطيع أن يحقق شكلا من أرقى

أشكال المجتمعات الإنسانية وتشكل وسيلة لكونها أداة الحكم، يمارسها الإنسان أثناء قيادة الدولة والمجتمع إلا أنها وسيلة متطورة متبدلة عبر التاريخ"[14].

- يتم تعريف الديمقراطية بأنها "سيطرة الشعب على القرارات العامة بشمولية وبفعالية كبيرة، والتغلب على المخاطر والعقبات الخاصة سواء بالجنس أو العرق أو الدين واللغة والطبقة الاجتماعية والثروة، والتي تقف بوجه الممارسة المتساوية لجميع المواطنين في حقوق المواطنة"[15].

ثانيا: المساءلة

"يتعين أن يكون متخذو القرار في الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني خاضعين للمساءلة من قبل المواطنين، وكذلك من قبل المؤسسات المعنية وتختلف طبيعة المساءلة حسب المؤسسة وحسب ما إذا كان القرار داخليا أو خارجيا"[16]. كذلك المساءلة بمفهومها العام " تفرض على كل من حصل على تفويض من جهة معينة، بصلاحيات وأدوات عمل، أن يجيب بوضوح عن كيفية التصرف واستخدام الموارد والصلاحيات التي وضعت تحت تصرفه"[17].

ثالثا: الشفافية

"هي استجابة الحكومة لحقوق المواطنين وغيرهم للاطلاع على المعلومات المتعلقة بأداء الحكومة وكيفية اتخاذ القرارات خاصة بتلك التي لها علاقة بالشأن العام، وتمس حياة المواطنين، وبالتالي يكون المسئولون منفتحين قدر الإمكان لتوضيح قراراتهم والأعمال التي يقومون بها"[18]، والتحفظ يكون فقط على إفشاء المعلومات التي تمس الأمن القومي أو التي لها علاقة بالتحقيقات في الجرائم والمخالفات وإتاحة الفرصة للمواطنين للاطلاع على أداء الحكومة ومنجزاتها.

رابعا: المشاركة

أي "يجب أن يكون لكل الرجال والنساء صوت في عملية صنع القرار سواء بصورة مباشرة أو من خلال مؤسسات وسيطية شرعية تمثل مصالحهم، وتستند هذه المشاركة الواسعة على حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير كما تعتمد على تنمية القدرات على المشاركة البناءة"[19].

المبحث الثالث: إرساء دولة القانون في ظل التوجه نحو الحكم الراشد في الجزائر:

مسار دولة القانون في الجزائر اكتنفته العديد من المفارقات والتناقضات، التي أثرت تأثيرا كبيرا على جناح العملية التنموية برمتها، فرغم الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به والموارد الطبيعية الهائلة المتوافرة والإمكانيات البشرية الضخمة، رغم ما تطرحه من قضايا التخصص والكفاءة إلا أن الجزائر ما زالت لم تضع قاطرتها التنموية على سكة الإقلاع الاقتصادي لتحقيق التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: التحدي الأهم الذي يواجه الجزائر في هذه المرحلة[20]

ظهرت على المدى البعيد سلبيات جراء الممارسات، من خلال إعاقة أي ديناميكية إنتاجية داخلية، وكون أن هذه الديناميكية هي الديناميكية الوحيدة للتنمية الاقتصادية، فتعثرها أدى إلى هشاشة في الاقتصاد الوطني بل إلى اختلالات هيكلية مشلة للاقتصاد الوطني وخانقة لكل مبادرات طموحة.

أولا: تحديات هذه المرحلة

الجدول رقم (1): التحدي الأهم الذي يواجه الجزائر في هذه المرحلة

الفئة	المجموع %	العدد
الوضع الاقتصادي (الفقر، البطالة، ارتفاع الأسعار)	%40.3	941
الفساد المالي والإداري	%21.8	507
الديمقراطية	%2.3	54
الاستقرار والأمن الداخلي	%5.1	119
التدخل الخارجي	%2.8	66
التطرف الديني	%1.4	32
محاربة الإرهاب	%1.7	40
الخدمات العامة (الصحة أو التعليم،...الخ)	%19.3	450
الأمان	%1.9	43
قضايا سياسية/ حزبية	%2.3	53
أخرى	%0.2	09
لا أعرف	%0.7	15
رفض الإجابة	%0.1	02
(القاعدة)	(%100)	(2.332)

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات البارومتر العربي، 2019.

الشكل: (1): التحدي الأهم الذي يواجه الجزائر في هذه المرحلة

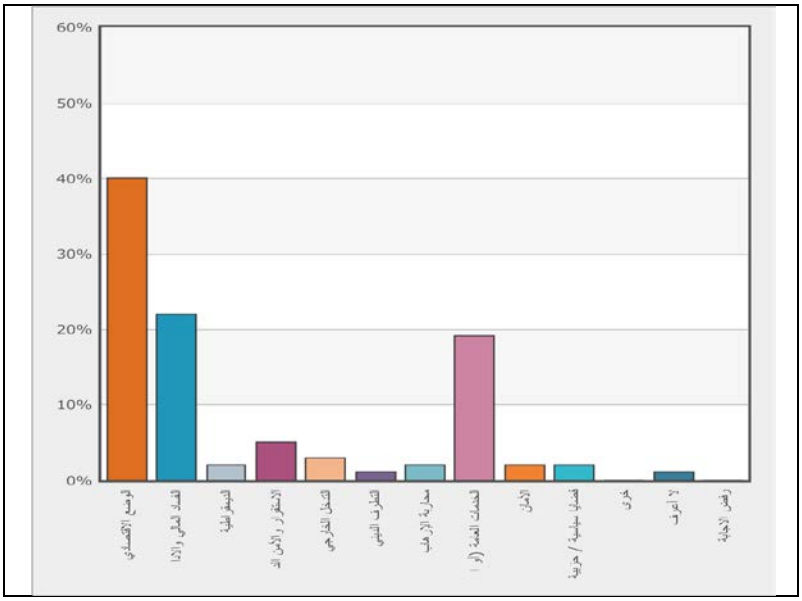

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول (1).

يعتبر 13 بالمئة فحسب من الجزائريين أن الاقتصاد جيد، وهي النسبة التي شهدت انحدارا كبيرا للغاية منذ 2013 بـ (53- نقطة)، بعد الانتفاضات العربية زادت الحكومة الجزائرية من برامج الدعم الاقتصادي للمواطنين ونفذت سياسات اقتصادية أخرى كانت مفيدة للمواطنين العاديين، والفضل في هذا جزئيا يعود إلى ارتفاع أسعار النفط. لكن مع انهيار أسعار النفط عالميا في 2014 واجهت الجزائر وهي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا العضو بالأوبك من خارج دول مجلس التعاون الخليجي تحديات اقتصادية وتدهور المقدرات الاقتصادية للمواطنين.

ثانيا: الهجرة

يفكر 3 من كل 10 جزائريين في الهجرة وهي النسبة التي زادت 8 نقاط مئوية منذ 2016، يمثل هذا التغير انعكاسا في التوجه السابق الخاص بتراجع نسبة الراغبين في الهجرة، هو قائم منذ فترة طويلة في الفترة من 2006 إلى 2016، ما تغير هام في الاتجاهات.

التفكير في الهجرة من بلدك:

الجدول (2): التفكير في الهجرة من بلدك

الفئة	المجموع %	العدد
نعم	%29.8	696
لا	%67.9	1.582
لا أعرف	%1.5	36
رفض الإجابة	%0.8	18
(القاعدة)	(%100)	(2.332)

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات البارومتر العربي، 2019.

الشكل (2): التفكير في الهجرة من البلد

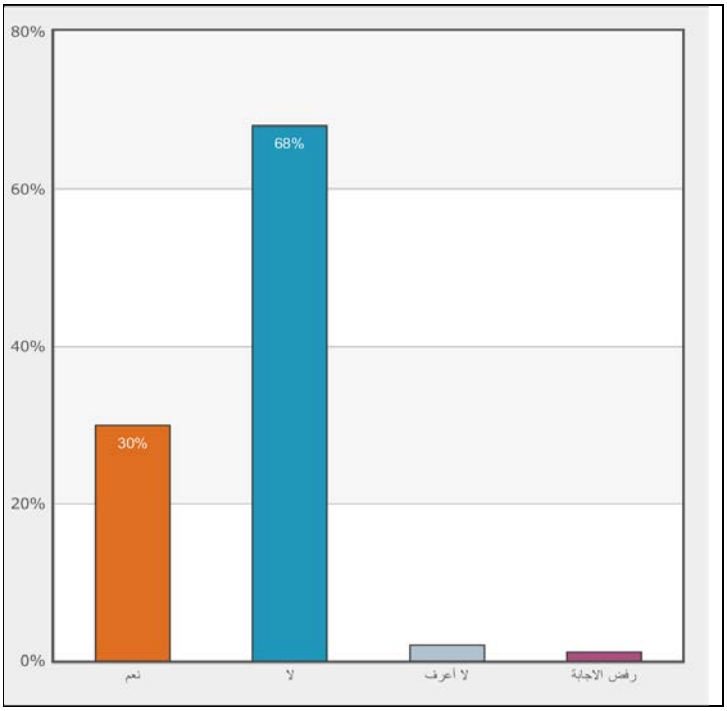

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول (2).

الجزائريون الأصغر سنا هم الأكثر إقبالا بكثير على التفكير في الهجرة مقارنة بالأجيال الأكبر ويجدر بالملاحظة أن أكثر من نصف (56 بالمئة) أفراد الشريحة العمرية 18 إلى 29

عاما يفكرون في مغادرة البلاد، مقارنة بـ 35 بالمئة في الشريحة العمرية 30 إلى 39، و17 بالمئة في الشريحة العمرية 40 إلى 49، و10 بالمئة ممن تبلغ أعمارهم 50 عاما فأكبر. كما تخاطر الجزائر بفقدان أفضل وألمع عناصرها البشرية، إذ أن نحو نصف (46 بالمئة) حملة الشهادات الجامعية يفكرون في الهجرة، مقارنة بشخص واحد من كل 5 أشخاص (19 بالمئة) من أصحاب التعليم الأساسي، كما هو موضح في الشكل (3).

الشكل (3): نسبة الدين فكروا بالهجرة من البلد حسب الشريحة العمرية

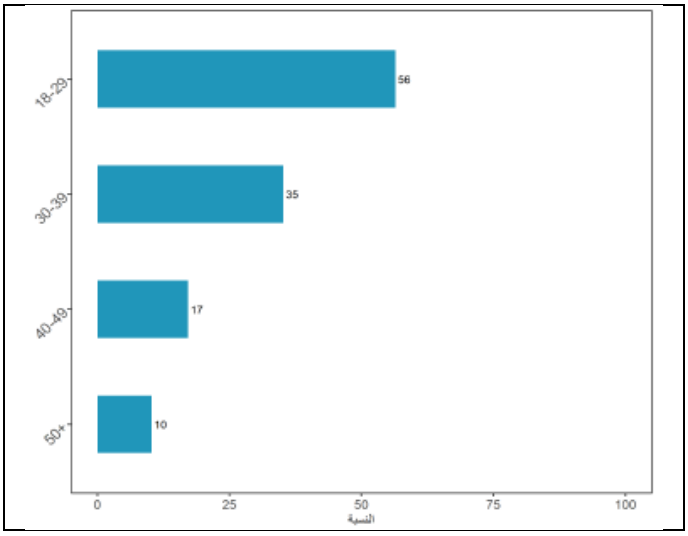

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الباروميتر العربي، 2019.

طلب من الراغبين في الهجرة تحديد الأماكن التي يفكرون في الهجرة إليها، بما يشمل إن كان لديهم أكثر من مكان يرغبون في الهجرة إليه، يفكر ثلثا الراغبين في الهجرة من الجزائر في الذهاب إلى أوروبا، في حين أن أكثر من الثلث بقليل (36 بالمئة) ذكروا أمريكا الشمالية. وفي الوقت نفسه فإن شخص واحد من كل 10 أشخاص تقريبا (12 بالمئة) ذكر دول مجلس التعاون الخليجي، في حين يقول 6 بالمئة إنهم يريدون الانتقال إلى دولة أخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا غير دول الخليج. ويقول 42 بالمئة من المهاجرين المحتملين إنهم يفكرون في الهجرة غير القانونية.

المطلب الثاني: الفساد

لم يكن ممكنا ضم العديد من الأسئلة عن الفساد في الجزائر، فمن بين الأسئلة التي تم استخدامها في الدورات السابقة، لكن كان من الممكن السؤال عن مدى انتشار دفع الرشاوى في بعض جوانب الحياة اليومية للمواطن. يقول أغلب الجزائريين (56 بالمئة) إنه من الضروري دفع رشوة لموظف دولة للحصول على خدمات رعاية صحية أفضل، والشباب بين 18 و29 عاما يقبلون بدرجة أعلى بعض الشيء على القول بأن الرشاوى ضرورية، مقارنة بالأكبر سنا. كما أن سكان الساحل الأوسط حول العاصمة يقبلون أكثر على القول بأن الرشاوى مطلوبة لتحصيل رعاية صحية أفضل، مقارنة بسكان المناطق الأخرى.

أولا: درجة انتشار دفع رشوة لموظف مدني في بلدك للحصول على تعليم أفضل

الجدول (3): درجة انتشار دفع الرشوة لموظف عمومي للحصول على خدمات تعليم أفضل

الفئة	المجموع %	العدد
ضروري للغاية	%11.3	133
ضروري إلى حد ما	%33.5	394
غير ضروري	%29.4	346
غير ضروري للغاية	%21.8	256
لا أعرف	%3.8	45
رفض الإجابة	%0.1	2
(القاعدة)	(%100)	(1.175)

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات البارومتر العربي، 2019.

الشكل(4): نسبة انتشار دفع رشوة لموظف عمومي للحصول على خدمات تعليم أفضل

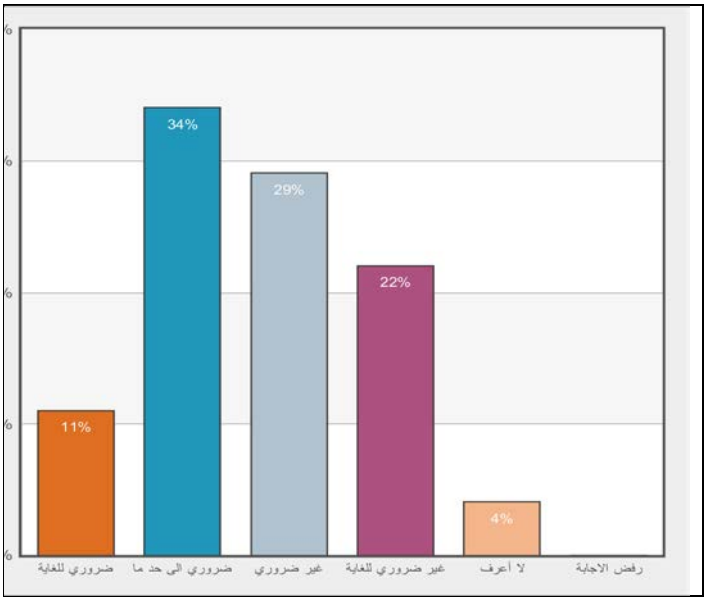

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول (3).

هناك نسبة أصغر لكن ليست بالهينة (45 بالمئة) تقول إنه من الضروري دفع رشوة للحصول على خدمات تعليمية أفضل، والمواطنون الأصغر سنا هم الأكثر إقبالا على القول بأن الرشوة مطلوبة في التعليم، إذ أن من تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عاما يزيد إقبالهم على هذا الرأي بواقع 15 نقطة مئوية من الذين تبلغ أعمارهم 50 عاما فأكثر، في حين أن من يعيشون في المناطق الريفية يقبلون على هذا الرأي بواقع 10 نقاط مئوية أكثر من سكان الحضر.

كشف استطلاع للرأي في الجزائر والذي شمل 2332 شخص في الفترة من جانفي حتى فيفري 2019 عن حقائق صادمة بخصوص استعداد الشباب للهجرة، والقابلية لدفع رشوة مقابل الحصول على خدمات تعليمية وصحية، وتقييمهم للوضع الاقتصادي باعتباره أهم تحد يواجه البلاد في الظرف الحالي. وأظهرت نتائج الاستطلاع في الجزائر لسنة 2019، والتي تم تخصيصها لعدد من المحاور وهي الحالة الاقتصادية والهجرة والفساد والأداء الحكومي والتفضيلات السياسية والدين والسياسة والعلاقات الدولية عن نتائج صادمة، حيث يفكر 56 % من الجزائريين الشباب في الفئة العمرية بين 18 و29 سنة في الهجرة ومغادرة البلاد، و35

% منهم من الفئة العمرية 30 و39، وهذا التفكير أكثر لدى الرجال من النساء فيما يقبل سكان المدن أكثر على الرغبة في الهجرة مقارنة بسكان الريف، وأشار إلى أن الوجهات المطلوبة للهجرة هي أوروبا وأمريكا الشمالية، لتأتي بعدها دول مجلس التعاون الخليجي.

أما الشق المتعلق بالفساد، فهناك استعداد عدد معتبر من المستجوبين لدفع الرشوة مقابل الحصول على خدمات جيدة في التعليم، حيث أن ما يقارب 34 % من المواطنين يرون أن دفع رشوة لموظف مدني للحصول على خدمات تعليم أفضل ضروري جدا، و29 % يرون أنه ضروري، أما من يرون أنه غير ضروري فتراوحت نسبتهم بين 22 و11 % على التوالي، وهو مؤشر على أن الفساد أضحى شيئا عاديا للحصول على منفعة شخصية، وفيما يخص سؤال حول إمكانية دفع رشوة لموظف حكومي للحصول على خدمات أفضل للرعاية الصحية، فما يقارب 45 % من المستجوبين يرون أن ذلك ضروري جدا و24 % منهم يرون أنه ضروري إلى حد ما، وهذه النتائج تعكس الفساد الذي استشرى في المنظومة الصحية وسوء الخدمات المقدمة والتي تدفع بالمرضى لدفع الرشوة للحصول عليها وتجعلهم مستعدين لذلك في مقابل قلة الرعاية الصحية.

وبينت النتائج أن التحدي الأكبر الذي يواجه الجزائر في هذه المرحلة بالنسبة للمستجوبين هو الوضع الاقتصادي، يليه الفساد المالي، ثم الخدمات العامة، وبعدها التدخل الخارجي والوضع الأمني والاستقرار الداخلي والديمقراطية، فيما عبر المستجوبون عن رأيهم حول أداء الحكومة الحالية بالنسبة لعدد من المواضيع وأكدوا رضاهم على أدائها فيما يخص الاستقرار بنسبة 53 %، في حين أن قضية تقليل الفجوة بين الفقراء والأغنياء كانت بنسبة 11 %، وتوفير مناصب الشغل بنسبة 10 %، أما خفض الأسعار فكان بنسبة 10 %، فالمواطنون يرون أن الأداء الحكومي في المسألة الاقتصادية ضعيف جدا.

الخاتمة:

تعتبر عملية إصلاح الحكم وتحقيق الحكم الراشد عملية ذاتية النشأة وتنبع من المجتمع الوطني للدولة ذاتها، ولا يمكن لها أن تحقق بجهود ومبادرات خارجية دون وجود القناعة والوعي الداخلي بها مهما كانت المبادرات الخارجية عظيمة وناجحة في بيئات أخرى خارج نطاق الدولة. وتصارع الجزائر وتجابه اليوم وأكثر من أي وقت مضى أزمة كبيرة ومعقدة وعميقة، رغم الإمكانيات المتاحة لها، ويمكن النظر إلى ذلك بنظرة ليست تشاؤمية في الواقع، لكن هناك مؤشرات ذاتية تجعلنا نعتقد أن الخروج من هذه الأزمة ليس في الأجل القصير، فهذه الأزمة يمكن أن تكون وفق علاقة على طريق متشعب نظرا للهزات السياسية والاقتصادية، وهذا ما يؤكد أكثر فأكثر عدم فاعلية سيرورة المؤسسات التي كانت موجودة قبل الأزمة العميقة التي عرفتها الدولة الجزائرية.

وعلى ضوء ما تقدم توصلنا إلى جملة من النتائج التالية:

– على الرغم من حداثة موضوع الحكم الرشيد إلا أن النقاشات الدائرة حوله قد تعدت الربع قرن، مما يعني أن الجزائر كغيرها من دول العالم الثالث لازالت تتخبط في أخطائها السابقة بالإضافة إلى عدم تمكنها من التفاعل مع مختلف الأفكار والنظريات السائدة عالميا؛

– أنه لا يمكن تحقيق الحكم الراشد إذا لم تكن هناك تضافر الجهود بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، في صياغة رؤية وطنية خاصة توفق بين متطلبات البيئة الداخلية وتأثير العوامل الخارجية تكون قادرة على تجاوز السلبيات والاستفادة من الايجابيات؛

– إن النهج الذي تسلكه الجزائر من أجل توطيد دولة القانون والحريات الديمقراطية يتطلب محيطا هادئ وخال من النزاعات؛

– لابد من اعتماد مبدأ التدرج عند تجسيد برامج الحكم الرشيد، فالأمر لا يتعلق بتحضير الشروط القانونية والهيكلية لمؤسسات الدولة والمجتمع فقط، ولكنه يهتم أكثر بإصلاح ذهنيات المسيرين والقادة أي أولوا الأمر هذا من جهة، ومن جهة أخرى إصلاح توجهات وممارسات المجتمع المدني ومختلف فئاته الجماهيرية لتحقيق الانسجام بين القمة والقاعدة مما يتطلب المرور بالعديد من الأجيال لإدراك هذه الغاية.

– أن الديمقراطية لا تفرض من الخارج، كما أنها لا تصدر ولا تستورد بل لابد وأن تنمو وتتطور في الداخل مرتبطة بالتطورات والخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول والمجتمعات؛

– نظرا لاستشراء ظاهرة الفساد في التمتع وتأصلها في أفراده، استدعى قيام إصلاحات جذرية وعميقة تمس كل الميادين والمؤسسات ومختلف الفواعل، فالنظام السياسي الجزائري بحاجة إلى إصلاح خاصة وأن هذا الأخير يشهد صراعات أيديولوجية وجهوية ومؤسساتية قضت على كل محاولات البناء والتنمية الوطنية نتيجة تغليب المصالح الخاصة على المصالح العامة للمجتمع؛

– أنه لا توجد وصفة سحرية جاهزة لنجاح عملية بناء دولة القانون، لكن هناك العديد من الدروس التي يمكن تعلمها من التجارب الناجحة على الصعيد العالمي، حيث تمثلت أهم شروط ومقومات النجاح في الحفاظ على الوحدة الوطنية وترسيخها مما يحول دون حدوث انقسامات وصراعات داخلية.

ومن خلال ما تم التوصل إليه من نتائج يمكن طرح بعض المقترحات والتي من الشأن الاستفادة منها:

– لابد من الإجماع على إعطاء بعد تعريفي عربي ومنهجي للحكم الراشد، بشرط أن يكون هذا المصطلح موحد للوطن العربي والإسلامي؛

– ضبط استراتيجيات وأجندة زمنية ملائمة لتطبيق الحكم الرشيد، وعدم التسرع أو التعصب في التنفيذ.

– لزوم انتهاج الحكم الرشيد والعقلانية في استعمال المداخيل البترولية، وذلك خلالها العمل على خلق بدائل جديدة لإلغاء كل تبعية للأطراف الخارجية؛

– تعزيز الدور التوعوي للإعلام ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب بما يكفل نشر ثقافة احترام القانون.

قائمة المراجع:

1- المؤلفات:

الكتب:

- علي الدين هلال، "**تطور النظام السياسي في مصر 1803-1997**"، مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 1997.

- علي الدين هلال ونيفين مسعد، "**النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير**"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2000.

- جمال علي زهران، "**الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي**"، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة 2005.

- عدنان عويد، "**الديمقراطية بين الفكر والممارسة "الوطن العربي أنموذجا**"، التلوين للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2006.

- عبير مصلح، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، ط3، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، مؤسسة أمان، فلسطين، 2013.

2- المقالات:

- نادر فرجاني، "**رفعة العرب في صلاح الحكم في البلدان العربية**"، مجلة المستقبل العربي، العدد 256 ، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، جوان 2000، ص402

- الأخضر عزي، غانم جلطي، "**قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد**"، **مجلة الدراسات الإستراتجية**، العدد 12، مركز البصيرة، الجزائر، جانفي 2006، ص13.

3- التقارير:

- برنامج الأمم المتحدة، "**خلق الفرص للأجيال القادمة**"، تقرير التنمية الإنسانية العربية، المكتب الإقليمي للدول العربية نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، عام 2002.

- برنامج الأمم المتحدة، "**إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة**"، وثيقة للسياسات العامة تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يناير 1997.

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "**نحو الحرية في الوطن العربي**"، تقرير التنمية الإنسانية العربية، المطبعة الوطنية، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2004.

- وحدة الشرق الأوسط قسم المبادرات الخاصة، "**صندوق الحكم الجيد بالشرق الوسط**"، مركز الأبحاث للتنمية الدولية، أوتاوا،كندا 8 سبتمبر 2005.

- البنك الدولي، "**العمل، النمو وإدارة الحكم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إطلاق القدرة على الازدهار**"، واشنطن، 2003.

4- النصوص القانونية والمعاجم:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "**القانون رقم 06/06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة**"، الجريدة الرسمية العدد 15، المطبعة الرسمية، الجزائر، 12 مارس 2006.

- إسماعيل غزال، "**القانون الدستوري والنظم السياسية**"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط1 1989.

- جيفري روبرتس وأكشر ادواردس، "**القاموس الحديث للتحليل السياسي**"، ترجمة: سمير عبد الرحيم جلبي، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت لبنان، 1999.

5- المداخلات:

- عبد الله بن سعد الغامدي، الملتقى العلمي حول "**الجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحولات الإقليمية والدولية**"، يوم 2014/4/2، ورقة علمية بعنوان "**دور النزاهة والشفافية في محاربة الفساد**"، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان.

– أماني قنديل، "**المجتمع المدني في مصر**"، في: نازلي معوض (تقديم وتحرير)، "**الخبرة السياسية المصرية في مائة عام، أعمال المؤتمر السنوي الثالث عشر للبحوث السياسية 4-6 ديسمبر 1999** "، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

الهوامش:

[1]: برنامج الأمم المتحدة، "**خلق الفرص للأجيال القادمة**"، تقرير التنمية الإنسانية العربية، المكتب الإقليمي للدول العربية نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، عام 2002، ص102.

[2]: نادر فرجاني، "**رفعة العرب في صلاح الحكم في البلدان العربية**"، مجلة المستقبل العربي، العدد 256 ، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، جوان 2000، ص402.

[3]: الأخضر عزي، غانم جلطي، "**قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد**"، **مجلة الدراسات الإستراتجية**، العدد 12، مركز البصيرة، الجزائر، جانفي 2006، ص13.

[4]: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "**القانون رقم 06/06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة**"، الجريدة الرسمية العدد 15، المطبعة الرسمية، الجزائر، 12 مارس 2006.

[5]: إسماعيل غزال، "**القانون الدستوري والنظم السياسية**"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط1 1989.

[6]: جيفري روبرتس وأكشر ادواردس، "**القاموس الحديث للتحليل السياسي**"، ترجمة: سمير عبد الرحيم جلبي، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت لبنان، 1999، ص395.

[7]: اسماعيل غزال، مرجع سابق، ص18.

[8]: علي الدين هلال، "**تطور النظام السياسي في مصر 1803-1997**"، مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 1997، ص167-168.

[9]: أماني قنديل، "**المجتمع المدني في مصر**"، في: نازلي معوض (تقديم وتحرير)، "**الخبرة السياسية المصرية في مائة عام، أعمال المؤتمر السنوي الثالث عشر للبحوث السياسية 4-6 ديسمبر 1999** "، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص263.

[10]: علي الدين هلال ونيفين مسعد، "**النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير**"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2000، ص 178-180.

[11]: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "**نحو الحرية في الوطن العربي**"، تقرير التنمية الإنسانية العربية، المطبعة الوطنية، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2004، ص126.

[12]: وحدة الشرق الأوسط قسم المبادرات الخاصة، "**صندوق الحكم الجيد بالشرق الوسط**"، مركز الأبحاث للتنمية الدولية، أوتاوا،كندا 8 سبتمبر 2005.

[13]: جمال علي زهران، "**الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي**"، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة 2005، ص 33.

[14]: عدنان عويد، "**الديمقراطية بين الفكر والممارسة "الوطن العربي أنموذجا**"، التلوين للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2006، ص10.

[15] : البنك الدولي، "**العمل، النمو وإدارة الحكم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إطلاق القدرة على الازدهار**"، واشنطن، 2003، ص17.

[16]: تقرير التنمية البشرية 2002، مرجع سابق، ص102.

[17]: عبير مصلح، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، ط3، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، مؤسسة أمان، فلسطين، 2013، ص59.

[18]: عبد الله بن سعد الغامدي، الملتقى العلمي حول "**الجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحولات الإقليمية والدولية**"، يوم 2- 4/ 2014، ورقة علمية بعنوان "**دور النزاهة والشفافية في محاربة الفساد**"، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان.

[19]: برنامج الأمم المتحدة، "**إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة**"، وثيقة للسياسات العامة تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يناير 1997، ص9.

[20]: البارومتر العربي، "**التقرير القطري في الجزائر**"، الدورة الخامسة، العراق، 2019.